ويبدو أن الحملة الاعلامية المسعورة مؤخراً في اسرائيل ضد نصب الصواريخ حتى في داخل الأراضي السورية، انما تصب في هذا الاتجاه. كذلك فان الوضع السياسي الداخلي في اسرائيل قد يدفع الحكومة نحو القيام بخطوة كهذه، وذلك بهدف رفع أسهمها لدى الرأي العام، في حال صدور نتائج لجنة كاهان المكلفة بالتحقيق بمجزرة المخيمات، وتحميل المستوى السياسي، خصوصاً بيغن وشارون وشامير، قسطاً من المسؤولية.

الا أن خطوة كهذه، أي توجيه ضربة عسكرية الى الجيش السوري، قد تزيد أيضاً من اهتزاز ثقة الاسرائيليين بسياسة حكومتهم، خصوصاً اذا أدت الى سقوط عدد كبير من الضحايا، اضافة الى الضحايا التي تسقط يومياً نتيجة النشاط الفدائي المتواصل ضد قوات الاحتلال في لبنان. فالدعوة الاقوى لدى الرأي العام، وحتى بين بعض الأوساط داخل الحكومة، تتمثل في تقليص حجم التورط العسكري الاسرائيلي، عن طريق سحب القوات الاسرائيلية من الجبل، وحتى من الجنوب، وليس بزيادة التورط بواسطة المزيد من العمل العسكري، خصوصاً بعدما أثبت هذا العمل فشله في تحقيق جميع الأهداف السياسية منذ بداية الحرب في حزيران (يونيو) الماضي حتى الآن. وفي آخر استفتاء للرأي العام أجراه معهد بوري، ظهر أن ثلثي الذين سئلوا رأيهم يعتقدون استمرار وجود الجيش الاسرائيلي في لبنان، أيدوا انسحاباً اسرائيلياً فورياً، معتبرين أن هذه الحرب لم تكن ذات جدوى (هآرتس، ٢٧/١٢/١٩٨٢). والرأي الشائع بين هؤلاء أن م.ت.ف لا زالت تعمل من لبنان، ولم تتشكل في لبنان حكومة قوية تحظى بدعم من اسرائيل، ولم يعد لمذكرة التفاهم الاستراتيجي مع الولايات المتحدة أي ذكر، بل على العكس تدهورت العلاقات معها الى الحضيض. وأضيف الى مشروع البندقية مشروع آخر هو مشروع ريغان. وسقط ما يقارب ٥٠٠ جندي اسرائيلي، وكتعويض عليهم سنحصل على ورقة يلفها الغموض، موقعة من قبل حكومة ليست لها سلطة، (أهرون جيفع، دافار، ٢٨/١٢/١٩٨٢). هذا نموذج للهجة السائدة لدى الرأي العام الاسرائيلي وفي معظم وسائل الاعلام الاسرائيلية التي لا تنقطع يومياً عن مهاجمة «استراتيجية الأهداف الكبيرة» في لبنان، التي وضعتها حكومة بيغن.

ح . ش